الديمقراطية التشاركية كآلية لتجسيد الحكم الراشد

سليماني السعيد [1]

[1] أستاذ محاضر قسم "ب" ، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر.

البريد الإلكتروني: slimaniessaid2012@yahoo.fr

الملخص:

تعدّ الديمقراطية التشاركية من بين الآليات المستحدثة من طرف المشرع الجزائري بموجب قانون البلدية رقم 11-10 بهدف تعزيز اللامركزية الإدارية وذلك من خلال مشاركة المواطنين بصفة مباشرة في تسيير الشؤون المحلية. ومن أجل تعزيز الديمقراطية المحلية عمد المؤسس الدستوري الجزائري إثر التعديل الدستوري لسنة 2016 إلى النصّ على الديمقراطية التشاركية في صلب الدستور.

كما تعّد الديمقراطية التشاركية نتيجة حتمية لتبني الجزائر سياسة الحكم الراشد التي أعلن عنها رئيس الجمهورية وكرستها الحكومة في مخطط عملها. غير أنّ تجسيدها في الواقع لا يتوقف على مجرّد تكريسها في القوانين، بل لابد من توفير المناخ الملائم لذلك، لاسيما تشجيع إنشاء الجمعيات على المستوى المحلي بهدف تعزيز دور المجتمع المدني.

الكلمات المفتاحية:

الحكم الراشد، الديمقراطية التشاركية، المواطنة

تاريخ إرسال المقال: 2018/09/25، **تاريخ قبول المقال:** 2018/10/28، **تاريخ نشر المقال:** 2018/12/27.

لتهميش المقال: سليماني السعيد، "الديمقراطية التشاركية كآلية لتجسيد الحكم الراشد "، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد 02، 2018، ص ص.98-110.

المقال متوفر على الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/72

المؤلف المراسل: سليماني السعيد، slimaniessaid2012@yahoo.fr

Participatory Democracy as a Mechanism for Embodying Good Governance.

Summary:

Participatory democracy is one of the mechanisms established by the 11-10 law on the commune to strengthen administrative decentralization, through the direct participation of citizens in the management of public affairs at the local level. And to strengthen local democracy constituent Algerian consecrated participatory democracy in the constitution during the last constitutional revision of 2016.

Participatory democracy is considered as the very foundation of good governance, which has been enshrined in the policy of the President of the Republic and implemented by the government as part of a government plan of action. But the consecration of the latter in the texts is not sufficient because it is necessary to facilitate the creation of associations at the local level to strengthen the role of civil society.

Keywords:

Good governance, participatory democracy, citizenship.

La démocratie participative comme mécanisme d'incarnation de la bonne gouvernance

Résumé :

La démocratie participative constitue l'un des mécanismes mis en place par la loi 11-10 relative à la commune pour renforcer la décentralisation administrative, à traves la participation directe des citoyens dans la gestion des affaires publiques au niveau local. Afin de renforcer démocratie locale, le constituant algérien a consacré la démocratie participative dans la Constitution lors de la dernière révision constitutionnelle de 2016.

La démocratie participative est considéré comme le fondement même de la bonne gouvernance, qui à été consacré par la politique de Président de la République et mis en œuvre par le gouvernement dans le cadre de plan d'action gouvernemental. Toutefois, la consécration de cette dernière dans les textes n'est pas suffisante en ce que le rôle de la société civile, à travers les associations, s'amenuise de plus en plus.

Mots clés :

Bonne gouvernance, démocratie participative, citoyenneté

مقدمة

يعد التنظيم الإداري اللامركزي النظام الأكثر انتشارا في العالم نظرا لما يتمتع به من مزايا، لاسيما إشراك المواطنين في تسيير الشؤون العمومية عن طريق وجود مجالس محلية منتخبة. ولقد جسّد المؤسس الجزائري هذا التوجه من خلال مختلف الدساتير المتعاقبة[1] إلى غاية التعديل الدستوري الأخير لسنة 2016، حيث نصّت المادة 17 منه على الآتي:" يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية".

لقد إرتبط مفهوم اللامركزية الإدارية بفكرة المصلحة المحلية التي تعدّ جزء لا يتجزأ من المصلحة الوطنية، بل إحدى ركائز ومقومات اللامركزية الإدارية ذاتها[2]، مما يتطلب ضرورة إشراك المواطنين من خلال منتخبيهم في رسم المخطط التنموي المحلي، وتحديد مختلف الآليات التي تسمح بتحقيق ذلك، وهو التوجه الذي أصر وأكد عليه السيد رئيس الجمهورية في العديد من المناسبات بضرورة المساهمة الإيجابية للمواطنين على المستوى المحلي وذلك بجعلهم قوة إقتراح فعلية تترجم حاجيات ومتطلبات الحياة على المستوى المحلي.

غير أنّ مساهمة المواطنين عن طريق ممثليهم لم تحقق النتائج المنتظرة وذلك بسبب سوء تقدير دور الممثل المحلي الذي في كثير من الأحيان يقوم بدور المنفذ لسياسة السلطة المركزية دون المساهمة في المبادرة الإيجابية لتحقيق التنمية المحلية الشاملة. بل في الكثير من الأحيان هناك سوء استغلال للموارد المالية المخصّصة لتحقيق تلك المشاريع على المستوى المحلي ممّا إنعكس سلبا على التنمية الوطنية بصفة عامة وعلى التنمية المحلية على وجه الخصوص.

إنّ تحقيق الحكم الراشد على المستوى المحلي وتحقيق التنمية المحلية المستدامة وترشيد النفقات المحلية والمبادرة بخلق الثروة على المستوى المحلي لن يتأتى إلاّ من خلال إشراك المواطن بصفة فعالة كقوة حقيقة تساهم ليس فقط في الاقتراح سواء بصفة غير مباشرة عن طريق ممثليهم – الديمقراطية التمثيلية– أو بصفة مباشرة – الديمقراطية التشاركية–، بل كذلك في الرقابة على حسن استغلال الموارد المالية المخصّصة لتجسيد المشاريع التنموية.

---

[1]– صبرينة بوقلمون، اللامركزية الإدارية في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب): دراسة مقارنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه تخصص: الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق، 2015–2016، ص 9.

[2]– فريدة مزياني، المجالس الشعبية المحلية في ظل نظام التعددية السياسية في التشريع الجزائري، بحث مقدم لنيل شهادة دكتوراه الدولة في القانون، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، 2005، ص 11.

يعد التنصيص على الديمقراطية التشاركية في المادة 15 من الدستور قفزة نوعية مهمة في مجال بناء دولة القانون وتعزيز آليات تحقيق الحكم الراشد على المستوى المحلي وضمان الشفافية في تسيير الشؤون العمومية على المستوى المحلي، كما يعدّ بمثابة آلية فعالة لتدعيم اللامركزية الإدارية.

إنّ الإشكالية الجوهرية التي يتمحور حولها هذه البحث تكمن في معرفة كيفية تجسيد الديمقراطية التشاركية محليا بهدف تحقيق الحكم الراشد ؟

ومن هذا المنطلق نترقب تعديل مجموعة من القوانين ذات الصلة بموضوع الديمقراطية التشاركية وعلى رأسها قانون البلدية والولاية، وكذا قوانين أخرى كقانون الجمعيات والأحزاب حتى يتماشى مع التوجه الدستوري الجديد.

المبحث الأول: ماهية الديمقراطية التشاركية

تعدّ الديمقراطية التشاركية شكل من أشكال التسيير المشترك للشأن العام المحلي، يقوم على فكرة مشاركة المواطنين في إتخاذ القرارات ذات الصلة بالشأن المحلي في جميع الميادين والمجالات، وهذا في إطار تجسيد سياسة الحكم الراشد.

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية

تعتبر الديمقراطية التشاركية كآلية قانونية وسياسية بديلة تهدف إلى تعزيز مكانة المواطن من خلال إقحامه بصفة دائمة وفعالة في كل ما له علاقة بالشأن المحلي[1] وذلك في شكل تكتلات تأخذ أشكال وصور عديدة منها ما أصطلح على تسميته بالمجتمع المدني، أو الهيكل التشاركي المحلي...الخ.

يعد هذا المصلح حديث في القاموس القانوني والسياسي الجزائري، جاء نتيجة ضعف نظام الديمقراطية النيابية لاسيما على المستوى المحلي في تجسيد برامج التنمية المحلية المسطّرة من طرف السلطة السياسية، وذلك بسبب تهميش المواطنين وفساد غالبية المجالس المحلية المنتخبة، وانتشار آفات عديدة كالمحسوبية والفساد المالي والإداري، ممّا أدى بدرجة أولى إلى ضياع المال العام وتوقف عجلة التنمية، وقيام حركات الاحتجاج على مختلف المستويات...الخ.

[1] - BLONDIAUX Loic, « Représenter, délibérer ou gouverner ?, les assises politiques fragiles de la démocratie participative de quartier », in *La démocratie locale*. Representation, participation et espace public, PUF, 1999, p. 367.

هذه التطورات وغيرها دفعت بالسلطة السياسية إلى إعادة التفكير في معالجة معادلة التنمية في إطار سياسة الحكم الراشد من خلال إقحام المواطنين مباشرة كشريك في عملية إتخاذ القرار وكمراقب في نفس الوقت لتفادي تبذير المال العام. وهو ما تجسّد من خلال التعديل الدستوري لسنة 2016.

لقد اختلفت التعاريف حول مصطلح الديمقراطية التشاركية، لكنّها أجمعت كلها على اعتبار المواطن حلقة أساسية في صنع واتخاذ القرار، وهذا ما ذهب إليه الدكتور صالح زياني بقوله أنّه:".. الديمقراطية التشاركية تعني بشكل مبسّط أن يكون للمواطنين دور ورأي في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم. ويقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التنظيم وحرية التعبير..الخ.

وهناك من عرّفها بأنها مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية حيث يشارك الفرد في رسم وإنتاج هذه المؤسسات والسياسات التي تنتج عنها. أو هي المشاركة الفردية من جانب المواطنين في القرارات السياسية والسياسات التي لها تأثير مباشر على حياتهم بدل من الاعتماد الكلي في هذه القضايا على النواب المنتخبين، وبالتالي فإنّ هذه المشاركة من جانب المواطنين تتّسم بالتفاعل المباشر والناشط، وتتمّ في إطار مجتمعات صغيرة بحيث تكون فرص التواصل المباشر بين الجماهير أكثر[1].

المطلب الثاني: علاقة الديمقراطية التشاركية بالحكم الراشد

يقصد بالحكم الراشد بمفهومه التقليدي ممارسة السلطة وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده، وتوجيه تطوره الاقتصادي والاجتماعي ليشمل مؤسسات الدولة الدستورية من سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. فهو تعبير عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده.

غير أنّ المفهوم الحديث للحكم الراشد يعني الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وإطارات إدارية كفؤة لتحسين نوعية حياة المواطنين ورفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم[2].

يتضح جليا أنّ الحكم الراشد شرط جوهري لتحقيق التنمية، ومواجهة التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع في ظل التطورات الحاصلة على المستوى الدولي والداخلي[1]، والعمل على ترشيد النفقات العمومية. ويعود الفضل لخبراء البنك الدولي في تحديد معالم فكرة الحكم الراشد، لاسيما في علاقتها مع تطوير الإدارة وتحقيق التنمية.[2]

---

[1]– محمد العجاتي، كلوفيس هنري كدي سوزا، نوران أحمد،" من الديمقراطية التمثيلية الى الديمقراطية التشاركية"، منتدى البدائل العربي للدراسات www.afaegypt.org ، ص 3.

[2]– فريد ابراشة ،" الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جوان 2014، ص 28.

وبالرجوع إلى التصريحات العديدة للسيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، نجد أنّه كان يؤكد دائما على ضرورة تعزيز الحكم الراشد لاسيما على المستوى المحلي، من خلال ضرورة إصلاح الإدارة المحلية وترشيد النفقات العمومية، غير أنّ الواقع أثبت العكس تماما، وذلك بسبب انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي، ممّا يشكل تناقضا صارخا بين المبادئ المعلن عنها والعمل الميداني.

إنّ تجسيد الحكم الراشد على المستوى المحلي يتطلب توافر إرادة سياسية قوية لدى مختلف الهيئات والمتدخلين والفاعلين السياسيين، كما يجب أن يكون النظام مبني على الشفافية والنزاهة في مختلف الميادين سياسيا واقتصاديا. أمّا إذا كانت الدولة تعيش أزمة حقيقة مرتبطة بفساد نظام الانتخابات وعدم وجود رؤية واضحة للإصلاحات الاقتصادية والمالية، وتهميش الكفاءات الوطنية، فإنّ فكرة الحكم الراشد تبقى مجرّد طموح بعيد المنال رغم كونه ضروريا لاسيما في ظل التحولات السياسية والاقتصادية الحالية.

المبحث الثاني: الإطار القانوني للديمقراطية التشاركية

إنّ تبني الدولة الجزائرية لأسلوب الديمقراطية التشاركية كان نتيجة تطورات عديدة عرفتها الجزائر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، بدأت مع التحول الديمقراطي من خلال تكريس التعديدية السياسية وما ترتب عنها من تفعيل للعمل السياسي والجمعوي على حد سواء، إضافة إلى التحول الاقتصادي من خلال تبني نظام إقتصاد السوق والابتعاد تدريجيا على النظام الاشتراكي، ممّا استلزم ضرورة دفع الجماعات المحلية إلى المساهمة في خلق الثروة على المستوى المحلي.

المطلب الأول: التكريس الدستوري للديمقراطية التشاركية

يشكل دستور 1989 قفزة نوعية في التاريخ السياسي الجزائري الحديث، وذلك بالنظر إلى ما حمله من مبادئ وأسس جديدة تتماشى مع فكرة دولة القانون، لاسيما تكريس التعديدية السياسية، والفصل بين السلطات، وسمو القانون، وتعزيز اللامركزية الإدارية كخيار سياسي إستراتيجي لتحقيق التنمية المحلية[3].

---

[1] - VANNA Lanni, « Nouvelle forme de gouvernance démocratique locale : l'exemple du comité citoyen pour la coopération décentralisé à Rome », in *Démocratie participative et bonne gouvernance dans le monde*, *Journal RESOLIS*, n° 2, novembre 2014, p. 27.

[2] - CASTING François, « La gouvernance : défit d'une approche non normative », in colloque sur la gouvernance, Revue IDARA, n° 30, 2005, p 10.

أنظر كذلك: شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر: دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 08.

[3] – نصّت المادة 16 من دستور 1989 على أنّه:" يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية".

يتضح جليا من خلال استقراء المادتين 15 و 16 من دستور 1989 أنّه كرّس الديمقراطية المحلية كأسلوب لتسيير الشؤون العمومية، غير أنّ هذه الديمقراطية هي ديمقراطية تمثيلية أو نيابية، بحيث يشارك المواطنين في تسيير الشؤون العمومية من خلال ممثليهم المحليين (المجالس المحلية المنتخبة).

غير أنّ المؤسس الدستوري الجزائري ورغبة منه في تعزيز مكانة ودور المواطن على المستوى المحلي كرّس ما أصطلح عليه في الفقه الدستوري بالديمقراطية التشاركية، بحيث لا يتوقف العمل المحلي على المنتخبين المحليين بل يساهم ويشارك المواطنين بأنفسهم إلى جانب النواب في رسم السياسات وتجسيدها محليا. هذا التوجه تكرس بصفة رسمية بموجب التعديل الدستوري لسنة 2016 الذي أكّد في المادة 15 منه على أنّه:" ... تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية".

المطلب الثاني: التكريس القانوني للديمقراطية التشاركية

يعد قانون البلدية لسنة 2011 ترجمة حقيقية للتوجه السياسي في الجزائر الذي يسعى دائما إلى ترسيخ ثقافة الحوار والتشاور وإشراك المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية، حيث تضمن ولأول مرة بابا خاصا بعنوان مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية.

غير أنّ العمل الميداني أكّد عدم وجود رغبة وإرادة سياسية حقيقية لتجسيد هذه المبادئ ميدانيا، وذلك بسبب غياب ثقافة العمل التشاركي عند غالبية الممثليين المحليين الذين لم يتقبلوا الفكرة في حد ذاتها، من منطلق أنّ ذلك يشكل عائقا أمام ممارسة مهامهم النيابية، وتدخل في صلاحياتهم. وفي المقابل عزوف غالبية المواطنين عن العمل الجمعوي التطوعي لتحقيق الأهداف المحلية، وغياب ثقافة المجتمع المدني[1].

غير أنّه بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية في الجزائر، لاسيما بسبب الأزمة المالية الخانقة التي عرفتها في السنوات الأخيرة، وانتهاج سياسة التقشف، ومطالبة الجماعات المحلية بالعمل على إيجاد مصادر تمويل محلية، تغيّرت النظرة وأصبحت مشاركة المواطنين في الحلقة الاقتصادية والاجتماعية ضرورة ملحّة لرفع التحدي على المستوى المحلي وتجسيد مختلف البرامج التنموية المسجلة في الميزانية العامة للدولة.

للمزيد من التفاصيل أنظر، عمر بن سليمان، تأثير نظام الانتخاب على الأحزاب في الجزائر 1989-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص السياسات المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر ملاي، سعيدة، ص 192.

[1]- بوعلام عبد اللطيف، الاطارات الجزائرية بين المشاركة والعزوف عن الفضاء الجمعوي والحزبي في الجزائر، مؤسسة موبيليس نموذجا"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم اجتماع العمل والتنظيم، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2011-2012، ص 11.

وعلى هذا الأساس فإنّنا نطالب بإعادة النظر في قانون البلدية والولاية وكذا قانون الجمعيات حتى ينسجم بصفة كلية مع المادة 15 من الدستور، ويترجم الديمقراطية التشاركية ميدانيا من خلال تحديد الآليات القانونية، وتسهيل الإجراءات أمام حركات المجتمع المدني.

المبحث الثالث: دعائم تجسيد الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي

يتوقف تجسيد الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي على مدى توافر العناصر والآليات التي من شأنها تسهيل وضع النصوص القانونية حيز التنفيذ، وبالتالي لا تبقى مجرد حبر على ورق كما هو الحال بالنسبة للعديد من المبادئ الدستورية المكرسة في العديد من المواثيق من بينه الفصل بين السلطات وسيادة القانون.. الخ.

المطلب الأول: استقلالية المجالس المحلية المنتخبة (البلدية والولائية)

لقد أدّت التطورات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها الجزائر إلى تغيير نظرة السلطة السياسية إلى الجماعات المحلية لاسيما البلدية التي تعتبر الجماعة القاعدية طبقا لأحكام المادة 16 من الدستور، بحيث أصبحت محور اهتمام الطبقة السياسية نظرا لحجم المشاريع التنموية المبرمجة وطنيا ومحليا في إطار المخططات الخماسية لرئيس الجمهورية وحجم الموارد المالية المطلوبة لتجسيد ذلك.

إنّ وضع مخطط لتحقيق التنمية المحلية يتطلب بالضرورة إعطاء البلدية المكانة اللازمة لها تكون بمثابة محركا أساسيا لعجلة التنمية، وحثّها على ضرورة البحث عن موارد التمويل محليا من خلال ضرورة استغلال كل الإمكانيات المتوفرة محليا[1].

يُعدّ مبدأ استقلالية المجالس المحلية المنتخبة العمود الفقري لنظام اللامركزية الإدارية المحلية[2]، والذي يتجسد من خلال جملة من الضوابط على رأسها عنصر الانتخاب، والتسيير الحر، واستقلالية المجلس في وضع نظامه الداخلي.

فالانتخاب آلية قانونية وإجرائية لتجسيد الديمقراطية المحلية، وهو ما دفع بالمؤسس الدستوري الجزائري إلى النصّ في صلب الدستور على ذلك لاسيما في المادة 17 التي جاء فيها:" يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية...".

[1]– محمد خشمون، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم ، تخصص على اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطية، 2011، ص8.

[2]– فريدة مزياني، المرجع السابق، ص 9.

كما نصّ المشرع الجزائري على انتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية وذلك في العديد من المواد منها المادة 65:" ينتخب المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي لعهدة مدتها خمس (5) سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة...".[1]

أمّا بشأن استقلالية المجلس الشعبي البلدي في وضع نظامه الداخلي فقد تضمنته المادة 16 من القانون رقم 11-10 والتي جاء فيها:" ... يُعدّ المجلس الشعبي البلدي نظامه الداخلي ويصادق عليه في أوّل دورة. يحدّد النظام الداخلي النموذجي ومحتواه عن طريق التنظيم".[2]

يتضّح جليّا أنّ الانتخاب شرط جوهري لاستقلالية المجالس المحلية المنتخبة، غير أنّ الانتخاب كعملية قانونية غير كافية بل يجب أن تتمّ العملية في النزاهة التامة حتى تترجم فعليا الإرادة الشعبية، فنزاهة العملية الانتخابية شرط جوهري لتجسيد الديمقراطية المحلية، ومن ثمّ تحقيق ما يصطلح عليه في القانون الإداري الحديث بمبدأ التسيير الحر للجماعات الإقليمية.

المطلب الثاني: علنية جلسات المجلس الشعبي البلدي

من بين المبادئ المكرّسة بموجب قانون البلدية مبدأ علنية الجلسات، حيث نصّت المادة 26 من القانون رقم 11-10 على أنّه:" جلسات المجلس الشعبي البلدي علنية.

وتكون مفتوحة لمواطني البلدية ولكل مواطن معني بموضوع المداولة...".

وبالرجوع إلى النظام الداخلي النموذجي نجد أنه اكد على نفس المبدا في المادة 13 منه، كما بين كيفية تجسيد ذلك من خلال النص في المادة 14 على حضور الجمهور جلسات المجلس في الفضاء المخصص له على مستوى قاعة المداولات في حدود الأماكن المتوفرة.

غير أنّ الملاحظ في هذا الشأن هو الحضور الشكلي للمواطنين وذلك بسبب منعهم من المشاركة في المناقشات وذلك بموجب نص صريح في النظام الداخلي النموذجي حيث أكّدت المادة 15 على ضرورة التزام الجمهور الصمت طيلة مدة الجلسة، ولا يمكنهم المشاركة في المناقشات أو تعكيرها أو القيام بأي إشارة من شأنها المساس بالسير الحسن لأشغال المجلس، تحت طائلة الطرد من قاعة المداولات والفضاءات المحيطة بها.

---

[1]- قانون عضوي رقم 16-10 مؤرخ في 25 أوت 2016، يتعلق بنظام الانتخابات، الجريدة الرسمية، العدد 50 الصادر بتاريخ 28 أوت 2016.

[2]- تطبيقا لنص المادة 16 فقرة 3 من القانون رقم 11-10 تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 13-105 المؤرخ في 17 مارس 2013، يتضمن النظام الداخلي النموذجي للمجلس الشعبي البلدي"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 15 الصادرة بتاريخ 17 مارس 2013.

ونحن نرى أنّ هذه المسألة تتعارض مع فكرة الديمقراطية التشاركية التي تتطلب إقحام المواطنين في عملية دراسة ومناقشة جل القضايا التي تهم الشأن المحلي مع وضع الضوابط حتى تؤدي إلى الفوضى. فإشراك المواطن في النقاش لا يعد مجرد حق بل واجب على الممثل المحلي، لابد على رئيس المجلس الشعبي البلدي أن يتخذ كل التدابير الضرورية من أجل تجسيد ذلك عمليا.

ونحن نرى أنّه لابد الأخذ بعين الاعتبار هذه المسألة الحساسة والجوهرية في مشروع تعديل قانون البلدية والولاية حتى نضفي الشفافية التامة على عمل المجالس الشعبية المحلية المنتخبة.

المطلب الثالث: تشجيع حركة المجتمع المدني

يعد مصطلح المجتمع المدني مصطلح قديم اذ يعود الى عهد الإغريق، وقد أشار إليها العديد من الفلاسفة من بينهم الفيلسوف أرسطو تحت تسمية مجتمع مدني (Koinonia Politiké)، ثم عند الرومان (souciéta civilis). غير أنّ هذا المصطلح أخذ معناه الحالي في القرن السابع والثامن عشر على يد العديد من الفلاسفة على رأسهم جون لوك (John Locke) ومونتيسكيو (Charles Montesquieu) ، حتى أصبح اليوم مكرس في غالبية دساتير العالم باعتبار المواطن عنصر أساسي في صنع السياسات المحلية في شتى الميادين.[1]

إنّ الحياة المحلية لا يمكن تسييرها إلاّ عن طريق استشارة ومشاركة المستفيدين، بخلاف ذلك سوف يجعل قرارات الإدارة عملا مجرّدا ومفروغا من محتواه لعدم مطابقته لظروف ومعطيات الواقع، فالبرامج والمشاريع تعطي نتائج حسنة عندما تنفذ بمشاركة المستفيدين، إذ هي كثيرة البرامج والمشاريع التي كان مآلها الفشل لأنها سطرت بعيدا عن إرادة السكان المحليين وقفزت في إقرارها على التنظيمات المحلية سواء كانت تنظيمات محلية أو حركات جمعوية.

وعليه أصبح دور المجتمع المدني أكثر من ضروري بالنسبة لتقدم وتطور الشعوب من الناحية السياسية والتنموية، فمن الناحية السياسية يعتبر المجتمع المدني عنصرا أساسيا لتكريس الديمقراطية الحقيقية من خلال عمليتي المشاركة والمراقبة[2]، أمّا من الناحية التنموية فإنّ دوره يبرز أساسا كقوة هامة تدفع وتيرة النمو من خلال

[1] - Nina Cvetek, Friedel Daiber, « Qu'est – ce que la société civile ? », traduction en français par : Rabary – Andriamanday Voahanitriniaina, Antananarivi, octobre 2009, p. 5.

[2] – للمزيد من التفاصيل أنظر، فاضل سيد علي، نظام عمل الجمعيات في التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون دستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008–2009، ص 100.

العمل الميداني أو العمل التحسيسي، إضافة إلى دوره في الرقابة والمحاسبة وحتى المساءلة إذا توفرت البيئة لذلك.[1]

كما تلعب منظمات المجتمع المدني دورا هاما في اتخاذ القرار وضمان الشفافية والمراقبة باعتبارها فاعلا هاما في إرساء مبادئ الحكم الراشد على المستوى المحلي الذي لا يتحقق إلاّ بتطبيق الديمقراطية التشاركية التي تسمح لها بلعب هذا الدور.

يتضح جليّا أنّ تطبيق الديمقراطية التشاركية يضمن مساهمة ومشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤونهم العامة. ومن بين أهم آليات تفعيل هذه المشاركة تعزيز دور تنظيمات المجتمع المدني في تبني وطرح انشغالات المواطنين والمساهمة في سن القوانين المؤطرة لحياتهم ورسم السياسات العامة والوقوف على مدى تجسيدها ميدانيا[2].

ولقد عمد المؤسس الدستوري الجزائري إلى إدخال إصلاحات جذرية في هذا الشأن وذلك من خلال تمكين منظمات المجتمع المدني من المساهمة من خلال إمكانية إبداء رأيها واقتراحاتها حول مشاريع القوانين ذات الصلة بالشأن المحلي حتى تكون مناسبة لانشغالاتها.

كما سمح هذا التوجه لمنظمات المجتمع المدني بأن تكون قوة اقتراح مكملة لدور المنتخبين المحلين لاسيما بمناسبة إعداد برامج التنمية المحلية الشاملة بما يتماشى مع السياسة العامة للدولة. وبالرجوع إلى نص المادة 11 من القانون رقم 11-10 نجد أنّها تلزم صراحة رئيس المجلس الشعبي البلدي بإعلام المواطنين واستشاراتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...الخ.

وتضيف المادة 12 على أنّه يلتزم المجلس الشعبي البلدي بوضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم.

أمّا المسألة الثالثة فتكمن في الدور الرقابي بحيث تقوم منظمات المجتمع المدني على اختلاف تشكيلاتها ومجالات تدخلها بمراقبة ومساءلة كل المسؤولين على المستوى المحلي بل حتى المنتخبين لضمان الشفافية في التسيير والحفاظ على المال العام تجسيدا لسياسة الحكم الراشد.

---

[1]– غيد السلام عبد البلاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص ادارة الجماعات المحلية والاقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 06.

[2]– الأمين سويقات، " دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية"، دفاتر السياسة والقانون، العدد 17، جوان 2017، ص 243.

لقد أصبحت منظمات المجتمع المدني شريكا حقيقيا فعّالا يمكن أن نعول عليه لتجسيد برامج التنمية المحلية، خاصة في ظل تشعب وازدياد الحاجيات المحلية، ممّا يتطلب الحكمة في اختيار السبل الكفيلة بتحقيق ذلك أخذا بعين الاعتبار ضوابط عديدة كاحترام قواعد التنمية المستدامة وضمان حقوق الأجيال اللاحقة....الخ.

وفي هذا الإطار يمكن الاستئناس بتجربة بعض الدول التي قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال وذلك من خلال وضع إطار قانوني ملائم يضمن المشاركة الفعلية للمواطنين في تسيير الشأن المحلي، سواء من خلال إنشاء ما يصطلح عليه بالهيكل التشاركي المحلي كجهاز مشارك بين الإدارة المحلية والمواطنين، لضمان المساهمة في كل العمليات التي تهم الشأن المحلي، أو في التخطيط والاقتراح والتنفيذ، وكذا من خلال تثمين وتشجيع الجمعيات المحلية المختلفة التي تثبت من خلال نشاطاتها كفاءتها في تسيير الشأن المحلي.

خاتمة

يعد أسلوب اللامركزية الإدارية الأسلوب الأمثل لتحقيق الديمقراطية المحلية من خلال تكريس استقلالية المجالس المنتخبة محليا في رسم السياسات وتحديد آليات تحقيقها في شتى الميادين والمجالات، وذلك دون الخروج عن إطار المصلحة العامة الوطنية.

غير أنّ تحقيق الأهداف المسطرة والبرامج المقرّرة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى المحلي لا يتوقف عن حد التكريس القانوني لديمقراطية التقرير والتسيير، بل يجب وضع الآليات القانونية والوسائل المادية اللازمة لتجسيد ذلك واقعيا. غير أنّ الأوضاع التي تعيشها البلاد قد يجعل الأمر ليس بالهين، مما يستلزم إشراك الجماعات المحلية في عملية البحث عن مصادر وموارد جديدة لتمويل المشاريع التنموية المحلية في مختلف مجالات الحياة.

يعد إشراك المواطن في صنع القرار على المستوى المحلي من خلال آلية الديمقراطية التشاركية المجسدة عن طريق منظمات المجتمع المدني نقلة نوعية في تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن. إن غرس ثقافة الشراكة مبنية على الثقة بين مختلف الفاعلين سواء كانوا منتخبين أو معينين من طرف السلطة، وعدم التخوف من تعارض المصالح المحلية عن المصلحة الوطنية، باعتبار أنّ المصلحة المحلية منسجمة تماما مع المصلحة العامة.

غير أنّ الواقع في الجزائر يوحي بانعدام الوعي والحس المدني على المستوى المحلي وذلك ناتج عن تراكم المشاكل واتساع الشرخ بين الإدارة والمواطن من جهة، وبين الناخب والمنتخب من جهة أخرى. إنّ تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي وتكريس الديمقراطية ليست مسألة شعارات بل سلوك حضاري يومي نابع من القناعة بوضع المصلحة العامة فوق كل الاعتبارات.

ومن أجل التجسيد الفعلي للديمقراطية المحلية وضمان مشاركة المواطنين في تسيير الشأن المحلي، ومن ثم المساهمة في تحقيق التنمية المحلية فإنّنا نرى أنّه من الضروري تعديل قانون البلدية والولاية التي يجب أن تتضمن المبادئ الآتية:

– تعزيز استقلالية المجالس المحلية المنتخبة تطبيقا لمبدأ التسيير الحر.

– ضرورة استشارة وإشراك المواطنين أثناء إعداد مخطط التنمية المحلية.

– استحداث هيكل محلي يضمن تعزيز المبادرات المحلية من خلال مشاركة المواطنين بصفة فعلية في تسيير الشؤون العامة.

– السماح للجمعيات التمثيلية على المستوى المحلي من تسجيل أية قضية تهم الشأن المحلي في جدول أعمال المجالس المحلية المنتخبة لاسيما على مستوى المجلس الشعبي البلدي.

– منح المواطنين حق التدخل أثناء المناقشة في المجلس الشعبي البلدي، مع ضرورة ضبط كيفيات ذلك عن طريق النظام الداخلي للمجلس.

– عرض حصيلة نشاطات البلدية أمام المواطنين، وضرورة نشرها في الموقع الالكتروني للبلدية.

– تعزيز التعاون بين الجماعات الإقليمية داخليا وخارجيا وذلك من خلال إبرام اتفاقيات التعاون والتوأمة في المجالات التي تدخل في اختصاص الجماعات الإقليمية.

– تعزيز فكرة التكوين بالنسبة لمختلف المتدخلين في تسيير الشأن المحلي سواء تعلق الأمر بالموظفين المحليين أو المنتخبين المحليين، وذلك باعتبار التكوين العمود الفقري لضمان التطبيق السليم للقوانين والتنظيمات السارية المفعول، وحماية المال العام وضمان تجسيد برامج التنمية المحلية خدمة للمصلحة العامة.